

مصر تجدد حملتها ضد المنظمات غير الحكومية

بواسطة إريك تراجر (/ar/experts/aryk-trajr-0/)

مارس

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/egypt-renews-its-crackdown-ngos))

عن المؤلفين



إريك تراجر (/ar/experts/aryk-trajr-0/)

إريك تراغر زميل واغمر في معهد واشنطن



تحليل موجز

في عددها الصادر في 20 آذار/مارس ذكرت صحيفة "المصري اليوم" التي تصدر في القاهرة أن الحكومة أعادت فتح تحقيقاتها بشأن المنظمات غير الحكومية التي يُزعم أنها تتلقى تمويلات أمريكية وأوروبية وتستهدف هذه التحقيقات العديد من المنظمات المعروفة بما فيها "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط" ومنظمة "كير الدولية" ومنظمة "الشفافية الدولية" و"المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية". ولم تُستثنى من ذلك حتى منظمة غير حكومية للخدمات الاجتماعية يديرها ابن شقيق الرئيس المصري السابق النائب محمد أنور السادات

ومن خلال استهداف هيئات يحظى زعماءها باحترام كبير في واشنطن وعواصم غربية أخرى تُنشئ القاهرة على نحو فعال كتلة ضاغطة ضد نفسها في الخارج حيث تواجه بالفعل انتقادات كبيرة بشأن سجلها السيئ في مجال حقوق الإنسان وفي الأسبوع الماضي دعا البرلمان الأوروبي إلى تعليق التعاون الأمني مع مصر في أعقاب تعذيب وقتل طالب الدكتوراه الإيطالي جوليو ريجيني في كانون الثاني/يناير كما أن التحقيقات الجديدة ضد المنظمات غير الحكومية ستؤدي إلى خلق ضغوط داخلية أكبر في الغرب لخفض مستوى العلاقات بين مصر وبيد يبدو أن الحكومة المصرية مستعدة لقبول هذه التكلفة لأن التحقيقات تتوافق مع عاداتها في إلقاء اللوم على المصالح الأجنبية فيما يتعلق بالمشاكل السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد

وكانت الحملة الأصلية ضد المنظمات غير الحكومية قد بدأت في ظل المجلس العسكري الذي حكم لفترة الأشهر الستة عشر التي أعقبت الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في شباط/فبراير 2011. وفي ذلك الوقت ادّعى مسؤولون أن المنظمات الممولة من الخارج تعمل على تقسيم مصر وزعزعة الاستقرار في البلاد وبحلول كانون الأول/ديسمبر كانت قوات الأمن تطارد مكاتب "المعهد الديمقراطي الوطني" و"المعهد الجمهوري الدولي" ومؤسسة "فريدوم هاوس" ومؤسسة كونراد أديناور". وقد صدرت لوائح اتهام ضد ثلاثة وأربعين موظفاً من هذه المنظمات غير الحكومية في شباط/فبراير 2012 من بينهم ستة عشر أمريكياً ورداً على ذلك حددت إدارة أوباما بقطع المساعدات العسكرية ومن ثم دفعت كفالة تقرب من 5 ملايين دولار في آذار/مارس لتمكين الأمريكيين المتهمين من مغادرة البلاد بسلام وبعد خمسة عشر شهراً أذانت محكمة مصرية ثلاثة وأربعين موظفاً بعضهم غيابياً وبعد فترة وجيزة أصبحت القضية ساكنة نوعاً ما حيث أن إسقاط أول رئيس مصري منتخب زعيم «الإخوان المسلمين» محمد مرسي في تموز/يوليو 2013 جلب إلى الواجهة دواعي قلق أخرى متعلقة بحقوق الإنسان ولكن منذ ذلك الحين قام مسؤولون أمريكيون بحث القاهرة بهدوء على العفو عن الموظفين المدانين وتسوية المسألة

ونظراً للغموض الذي يكتنف الحكومة المصرية الحالية في ظل رئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي من الصعب معرفة سبب إعادة فتح هذه التحقيقات في الوقت الحالي بما فيها ضد العديد من المنظمات غير الحكومية وغير السياسية وربما جاء القرار من إحدى الأجهزة الأمنية العديدة (والمتنافسة في بعض الأحيان) في مصر أو من القيادة العليا وفي كلتا الحالتين تتوافق التحقيقات مع الرواية التي

تدور منذ فترة طويلة في القاهرة ومفادها ان الاضطرابات السياسية التي وقعت في السنوات الخمس الماضية هي مؤامرة خارجية وفي الواقع يدّعي مسؤولون على جميع المستويات - بمن فيهم الرئيس - بأن الأجنبي يشنون "حرب الجيل الرابع" ضد مصر من خلال قيام قوى خارجية بنشر الأطراف المحلية الفاعلة لإضعاف الدولة وتدميرها من الداخل "دون إطلاق رصاصة واحدة" كما وصفها مؤخراً عمود في صحيفة "الأهرام" الحكومية وقد وُصفت المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج بأنها أسلحة رئيسية في هذه "الحرب" المفترضة

وتعني الشكوك العميقة التي تساور القاهرة من المنظمات غير الحكومية بأنه لا يوجد حلاً سياسياً أمريكياً سهلاً للأزمة الحالية فمن خلال إعادة فتح التحقيقات تقوم حكومة السيسي بتنشيط دورة الاتهامات التي أجبحت العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر منذ ما يقرب من أربع سنوات وفي هذا السياق عندما انتقد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بحق التحقيقات القضائية الجديدة ضد المنظمات غير الحكومية في الأسبوع الماضي رد أعضاء البرلمان المصري بالدعوة إلى فرض حظر صارم على تمويل المنظمات غير الحكومية الأجنبية وحثوا الحكومة على المضي قدماً في تحقيقاتها ووفقاً لذلك يجب على الرئيس أوباما أن يحث الرئيس السيسي - بقوة وبشكل مباشر ولكن ليس علناً - على إنهاء التحقيق وقمع الأزمة في أقرب وقت ممكن وبدلاً من ذلك إذا ما استمرت الأزمة فسيصبح الدفاع عن الدعم الأمريكي أكثر صعوبة من الناحية السياسية - وهو الدعم الذي ما زال السياسي يدّعي أنه يقدره

إريك تراغرهو زميل "استيرك" واغرن" في معهد واشنطن

موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Iran Takes Next Steps on Rocket Technology](#)

//



Farzin Nadimi

[\(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology\)](#)



تحليل موجز

[السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية](#)

فبراير



سايمون هندرسون

[\(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/\)](#)



BRIEF ANALYSIS

[Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response](#)

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆
Ido Levy ,
Craig Whiteside

[\(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response\)](#)

TOPICS

[\(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/\)](#) السياسة العربية والإسلامية

[\(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslaha/\)](#) الديمقراطية والإصلاح

المناطق والبلدان

[\(ar/policy-analysis/shmal-afryqya/\)](#) شمال أفريقيا

[\(ar/policy-analysis/msr/\)](#) مصر